

## المحكمة العامة في جدة وعهد جديد في تطوير أعمالها

الدوائر الشرعية أوجدت لخدمة الناس وحل قضاياهم، وتطبيق مبدأ العدل والمساواة بينهم، وهي مكنن اطمئنان للمرء للوصول إلى حقه والحفاظة عليه، والنظام القضائي يعد نسيجاً فريداً في قدسية منبعه ونزاهة مصدره، ويحظى بمنزلة عظيمة ومكانة رفيعة. حول هذا الجانب كان لمجلة العدل هذه الجولة داخل أروقة محكمة جدة العامة لاطلاع القارئ على جديد تطوار أعمالها واختصاصها وتاريخها العريق والتعريف بأقسامها ومقرها الجديد وآراء بعض من المراجعين لها، واليكم هذا الاستطلاع:

مرافعات ونحوها وطباعة المحاضر للجلسات بشكل أسرع وأدق، والنظام يتيح متابعة سير المعاملة حتى انتهاء الدعوى وصدور الحكم وتسليم الصك.

وأشار إلى أنه أُدخل في النظام مهمات الأقسام الجديدة كصحائف الدعوى والمواعيد والإحضر والحجز والتنفيذ والخبراء ل يتم الاستغناء عن الكتابة اليدوية إدارياً وقضائياً في الضبوط والسجلات والصكوك وكافة الأعمال الإدارية والقضائية وحفظ المعاملات عبر مركز الوثائق مما يتيح الفرصة للقاضي الرجوع إلى أي معاملة بسرعة وسهولة.

وقال الهزاع: إنه في هذه المناسبة تم تشغيل أنظمة الاتصالات الإدارية مما يمثل أهم الجوانب التطويرية في المحكمة ويؤدي إلى تحديث الأعمال الإجرائية المتبعة، وتم ربط المكاتب القضائية ببرنامج الاتصالات الإدارية وبرنامج الحالات لدعم العمل آلياً في قسم صحائف الدعوة والذي يؤدي إلى إحالة القضايا الحقوقية والإنهائية والجنائية إلى القضاة بالتساوي.

وبين أن النظام ساهم في تسهيل خدمة الجمهور فالمرجع يجد معاملته في مكتب

اهتمام ورعاية من معالي الوزير رعى معالي وزير العدل د. عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في المحكمة العامة بجدة يوم الأربعاء الموافق ١٤٢٣/٦/٥هـ ت دشين النظام الشامل للمحكمة الإلكترونية

### الاستغناء عن الكتابة اليدوية بعد إدخال مهمات الأقسام الجديدة

### أثبت برنامج تنظيم أصحاب الوكالات نجاحاً كبيراً

### الأقسام الخمسة الجديدة دعم قوي للقضاء والتقاضي

- القسم الإداري.

وأوضح فضيلة رئيس المحكمة العامة بجدة المساعد د. راشد بن محمد الهزاع أن هذا النظام يعد أحد تقنيات العصر لتطوير النظم التطبيقية، وأحد الإنجازات التي تؤدي إلى توفير مقومات ومتطلبات سير العمل آلياً فهو يشمل تسجيل المعاملات منذ دخولها المحكمة ووصولها إلى مكاتب القضاة أما القسم الثاني من النظام الشامل يشمل تدوين جلسات التقاضي من

وزارة العدل لتهيئته وفق معايير تتفق واحتياجات التطور الذي تشهده المحكمة، وهو يعتبر تحفة معمارية بتصميمات رائعة، فقد جاءت في طابع مميز وإطار جمالي منسق.

## النظر والاختصاص

ينظر القضايا في المحكمة العامة بجدة ٢٤ قاضياً وتختص في جميع القضايا والمخاضات والمعاملات وفق أحكام الشريعة الإسلامية وإثبات الأهلية وكل ما نصت عليه الأوامر والتعليمات الصادرة من ولاية الأمر مما هو خارج اختصاص المحاكم الجزئية وكتابات العدل، ومن تلك المهمات:

- ١ - جميع الدعاوى العينية المتعلقة بالعقار.
- ٢ - إصدار حجج الاستحكام وإثبات الوقف وسماع الإقرار به وإثبات الزواج والوصية والطلاق والخلع والنسب والوفاة وحصر الإرث.
- ٣ - إقامة الأوصياء والأولياء والنظارة، والإذن لهم في التصرفات التي تستوجب إذن القاضي وعزلهم عند الاقتضاء.
- ٤ - فرض النفقة وإسقاطها.
- ٥ - تزويج من لا ولي لها من النساء.
- ٦ - الحجر على السفهاء والمفلسين.
- ٧ - الدعاوى الجنائية.

وتصدر الأحكام العامة من قاض فرد، ويستثنى من ذلك قضايا القتل والرجم والقطع ونحوها من القضايا التي يحددها النظام، فتصدر من ثلاثة قضاة، وفي حالة انتفاء موجب القتل أو الرجم أو القطع فعلى ناظري القضية تقرير الجزاء التعزيري أو ما يرويه حسب الوجه الشرعي.

## أقسام المحكمة

أوضح فضيلة الشيخ د. راشد بن محمد الهزاع

القاضي مباشرة من خلال إحالة المعاملة الواردة إلى المحكمة آلياً.

كما افتتح معالي الوزير الأقسام الخمسة الجديدة وهي:

- قسم صحائف الدعوى.
- قسم محضري الخصوم.
- قسم المواعيد.
- قسم الخبراء.
- قسم الحجز والتنفيذ.

وتعد هذه الأقسام دعماً قوياً للقضاء والتقاضي في سبيل إنجاز القضايا وتفعيل نظام المرافعات الشرعية.

وقال: إن المحكمة شهدت أيضاً وضع برنامج ينظم أصحاب الوكالات فلا تزيد عدد الوكالات التي يتم الترافع فيها عن ثلاث قضايا لمن لم يحمل ترخيصاً وفقاً لنظام المحاماة، وقد أظهر تطبيق هذا النظام نجاحاً في الحد من ظاهرة التوكيل في القضايا بدون ترخيص محاماة.

## كان القاضي يجلس عند باب شريف وباب مكة للنظر في الخصومات

## الحركان أول وزير للعدل كان رئيساً لمحكمة جدة

### مقر المحكمة

يقع المقر المؤقت الحالي للمحكمة العامة بجدة على طريق الملك فهد «الستين» بحي العزيزية، ويتكون من عدد من المكاتب الإدارية والقضائية والخدمية المساندة ومواقف سيارات العاملين، وقد انتقلت المحكمة من مقرها السابق في حي البلد إلى المقر المؤقت الحالي إلى أن يتم الانتهاء من المقر الدائم المجاور لها والذي سعت

٤ - قسم محضري الخصوم: ويتولى إيصال التبليغ بصورة من صحيفة الدعوى وإشعار ناظر القضية بذلك قبل الجلسات.

٥ - قسم الخبراء: ويضم أعضاء هيئة النظر والمساحين والمترجمين ونحوهم، ويتولون مهمة الخروج الميداني وإعداد التقارير حسب طلب المحكمة في القضايا التي تحتاج لذلك.

٦ - إدارة السجل: وتضم سجلات القضايا الحقوقية والجنائية والإنهاءية وتدوين كافة ما يتطلبه الأمر.

٧ - إدارة بيت المال: ويتولى ضبط المصالح المتعلقة بأموال وحقوق المتوفين والغيب والمجاهيل والتركات ونحو ذلك.

وتختص أيضاً - كونها دائرة مختصة - بقيد الوفيات من المواطنين والحجاج والنظر في موضوع دفنهم وضبط تركاتهم وتقسيمها وتسليمها طبقاً للوجه الشرعي وحفظ أموال

رئيس

المحكمة العامة

بجدة المساعد أن

محكمة جدة العامة تضم

عدداً من الأقسام الإدارية إضافة

إلى المكاتب القضائية:

١ - قسم الشؤون الإدارية ويشتمل

على مكتب الرئيس ومدير الإدارة

والإستعلامات والسكرتارية والعلاقات العامة

والاتصالات الإدارية.

٢ - قسم صحائف الدعوى: ويتولى إعداد

صحائف الدعوى للمدعين وإيداعها لدى

المحكمة بعدد المدعى عليهم وإحالة المعاملة إلى القاضي عن طريق برنامج الحاسب الآلي.

٣ - قسم المواعيد: ويتولى إعداد التبليغات

لحضور الجلسات وتدوين المواعيد حسب جداول زمنية محددة.



الواجهة الامامية

مجمع الدوائر الشرعية بجدة

والحراسة والسلامة.

## لمحة تاريخية عن القضاء في جدة

منطقة الحجاز كانت لها أوضاعها القضائية الخاصة. فكان تعيين القاضي في مكة المكرمة يتم من العاصمة العثمانية ذاتها، ويرتبط مباشرة في تلك العاصمة. وكان ذلك القاضي يعتمد المذهب الحنفي، كما أن إجراءات التقاضي في مكة المكرمة كانت مشابهة لتلك المعمول بها في بقية الولايات العثمانية.

ثم توالت التنظيمات واعتمدت المذاهب السننية الأربعة وأصبح هناك محكمة شرعية كبرى ومحكمة مستعجلة ومحكمة تجارية وكل واحدة منها تنظر في الأمور المحددة لها.

وكان طلاب العلم في المسجد الحرام يكلفون بالقضاء. فقد كان القاضي في جدة يجلس في مقر الولاية عند باب شريف وباب مكة فتتم مخالصة الناس والحكم في منازعاتهم.

وبعد أن وحد الملك عبدالعزيز - يرحمه الله - منطقة الحجاز مع ما وحده من مناطق البلاد الأخرى راعى الظروف الخاصة لتلك المنطقة. وعمل ما في وسعة لتطوير أوضاعها القضائية. وبدأ ترتيب وتنظيم أوضاع القضاء باتخاذ عدد من التدابير والخطوات، ولعل من أبرزها تحديد مقاصد الأحكام المرتكزة على أحكام الإسلام. واعتنت الحكومة بولاية القضاء ليصبح الحكم والسيادة للشريعة الإسلامية وحدودها في جميع مناحي الحياة وتوحد قضاء الناس على ذلك.

وكان قضاة جدة آنذاك على جانب ضليع في العلم الشرعي والاستقامة والخلق والإنصاف والعدل مما جعلهم منارات يتأسى بهم من بعدهم.

وكان من قضاة جدة حسب ما وُجد في الضبوط الشيخ محمد عبده عام ١٣٢٧هـ و الشيخ عبدالرحمن بن سليمان قاضي عام

الغيّب الذين لا وكيل لهم والقصار الذين لا وصي عليهم وفق التعليمات والنظم الموضوعة وتصفية التركات وما يخشى تلفه والمشاركة في الإشراف على عمليات إحصاء موجودات الغيب والمجاهيل، ويعد مأمور بيت المال الممثل لهم أمام القضاء في المرافعة والمدافعة عن حقوقهم فيما يحقق مصالحهم.

٨- قسم الحجز والتنفيذ: ويتولى الحجز على أموال المحكوم عليه بحكم نهائي وطلب الحجز عليه، ويضم صندوقاً تُودع فيه المبالغ المتعلقة بالتنفيذ والحجز ونحوهما.

٩- قسم الحاسب الآلي: ويتولى الإشراف على الشبكة التي تربط بين المكاتب القضائية والإدارة.

١٠- قسم شؤون الموظفين: ويتولى متابعة إجازات القضاة والموظفين وطلبات الترقية وجميع ما يتعلق بشؤون الموظفين.

## المحكمة الإلكترونية وأنظمة الاتصالات أهم الجوانب التطويرية

### مشروع مقر المحكمة الجديد نموذج رائع وتحفة معمارية منسقة

١١- قسم التدريب: أنشئ هذا القسم لعقد دورات تدريبية للموظفين وكتاب الضبط والنسخ ومحضري الخصوم، وكل ماله صلة بأعمال المحكمة قد تم تدريب ٢٢٠ متدرباً حتى الآن.

١٢- الأرشيف: ويزخر بكم هائل من الأحكام القضائية للوقائع المنظورة.

١٣- المستودع: ويضم الأدوات المكتبية والأثاث ونحو ذلك.

١٤- وحدة الأمن: ويتولى مهمة حفظ الأمن



المباني الجديدة في عدد من المناطق والمحافظات ومنها محافظة جدة، وسيساهم هذا المبنى في تيسير العمل وتوفير بيئة أفضل للمراجعين والقضاة ولتحقيق دقة أعلى في الإنجاز ولتقديم خدمة أفضل للجميع، وقد روعي في هذا المبنى الذي سوف يعتبر معلماً حضارياً لمدينة جدة روعي في تصميمه الطراز المعماري الإسلامي مع توفر المسطحات الخضراء ومواقف السيارات ومجالس القضاة ومكاتبهم ومكاتب الموظفين وقاعات الاستقبال الخاصة بأقسام صحائف الدعوى والمواعيد ومحضري الخصوم والاتصالات الإدارية وأقسام الوثائق والسجلات والأقسام الإدارية وصلات انتظار الرجال والنساء وأقسام الخدمات المساندة ومسجد.

وهذه الدوائر الشرعية نموذجية تفي بالغرض، وتخدم مصلحة العمل لتكون على الوجه المطلوب بهدف التسهيل على المراجعين وتضمن سرعة الإنجاز وسوف يتبع ذلك تطوير الكوادر وآليات العمل لرفع فعاليتها ودقتها وسرعتها لما يخدم المستفيدين لمواكبة التطور الذي تشهده القطاعات الشرعية وتسعى الوزارة لتحقيقه تمشياً مع معطيات العصر.

ومبنى المحكمة جزء من مشروع إنشاء مجمع الدوائر الشرعية على مساحة ٢م٤٤١٠٠ ومساحة موقع المحكمة فيه ٢م٢٠١٤٠ ويتكون من سبعة أدوار وقبو يتسع لأربعين سيارة و٢٨ مكتب قضائي وقاعات انتظار وخدمات مساندة ومسطحات خضراء ومواقف سيارات ويبلغ مسطح البناء ٢م١٦٢٠٠.

## آراء ومقترحات

ومن خلال الجولة الميدانية تم استطلاع آراء بعض من مراجعي المحكمة فقد ولتقينا المواطن

١٣٣٨هـ، و

الشيخ حامد

أحمد الرويحي

والشيخ أحمد القاري عام

١٣٤٠ هـ، والشيخ

عبدالمجيد خديدي عام ١٣٤٤ هـ،

والشيخ أحمد المرحوم عوض عام

١٣٤٥هـ، والشيخ محمد بن علي الدباغ

والشيخ أحمد سعيد الكماخي والشيخ

حمدان الغمراوي، عام ١٣٤٦هـ والشيخ أسعد بن

عبدالحفيظ عام ١٣٤٨هـ، والشيخ عمر صديق

جان والشيخ محمود أحمد السيد حبيب الله

والشيخ سعيد كيال والشيخ عبدالله جداوي عام

١٣٥٠هـ، والشيخ عبدالله عباس حدادي، عام

١٣٥١هـ، والشيخ سعيد سالم باكلكا والشيخ

محمد علي البيز عام ١٣٥٢هـ، والشيخ محمد

بن محمد المرزوقي، عام ١٣٥٨هـ، والشيخ محمد

بن علي الحرکان عام ١٣٧٢ هـ، والذي كان أول

وزير للعدل في المملكة العربية السعودية عام

١٣٩٠هـ، وفي عام ١٣٧٣هـ، عين الشيخ إبراهيم

عبدالله زاهد، وفي عام ١٣٧٥هـ، عين الشيخ

محمد بن إبراهيم البشر، وهكذا إلى أن أصبحت

تضم عشرات القضاة وأعداداً كثيراً من الموظفين.

## أرشيف المحكمة يزخر بكم هائل من الأحكام القضائية

## بيت المال أدى دوراً بارزاً في أعمال المحاكم وضبط مصالح الناس

## مشروع إنشاء المقر الجديد

رصدت وزارة العدل ١٨٥ مليون ريال في ميزانية العام الحالي ١٤٢٤/١٤٢٥هـ لبناء وإقامة عدد من



يحتاج إلى حل شرعي.

### تأخر المواعيد

كما تم اللقاء بالمواطن محمد أبو فهد الذي تظلم من تأخر المواعيد ما بين الجلسات وهذا له أثر في عدم الإنجاز للقضايا وبالتالي يسيء إلى سمعة المحكمة. كذلك نلاحظ من بعض القضاة عدم تطبيق نظام المرافعات وتأخر تنظيم الصكوك بعد صدور الحكم ورفض المذكرات التي تقدم خلال سير الدعوى ولها تأثير في مجريات الحكم.

وبصفته محامياً ذكر أن بعض القضاة ينظر إلى المحامي نظرة مغايرة لغيره من المراجعين ولا يرتاح للقاءه وقد يصل الأمر إلى أخذ موقف منه.

### دعم قسم الخبراء

كما أشار المواطن حامد الحميدي إلى أنه لا

سعيد بن محمد بن حمود المصدوم الذي ذكر أنه حضر إلى المحكمة بخصوص أخذ إذن بيع القاصر الذي يرى أنه يستغرق وقتاً طويلاً للرفع إلى محكمة التمييز للبت في مصلحة القاصر وتمنى أن تكون صلاحية ذلك من اختصاص المحكمة وأن يتم تسهيل هذه الإجراءات لمصلحة الطرفين. والحال في الوكالات التي تتعامل معها المحكمة بتشدد رغم وضوح عباراتها وصدورها من إدارة شرعية مساندة للمحاكم.

وقال: يلاحظ عدم ارتياح بعض القضاة للمراجع، وبعضهم يفتقر إلى رحابة الصدر والصفات التي يتحلى بها زملائه القضاة تجاه المراجعين والخصوم. كما يلاحظ من عدد قليل منهم التزخر في حضورهم إلى المحكمة وهذا يطيل الانتظار للمراجعين ويраكم العمل، والقضاة وضعوا لخدمة الناس وحل قضاياهم ولن يراجع أحد المحكمة إلا لعمل ضروري

المراجعين وكذلك تباعد الأقسام عن بعضها البعض والذي يؤدي إلى صعوبة الإشراف المباشر من المسؤول ويوجد كل قسم مستقلاً في مبنى كذلك ضيق أماكن انتظار المراجعين لدى مكاتب القضاة، ورأى دعم مكتب الإستعلامات لإرشاد المراجع كيف يبدأ وكيف يتابع إجراء معاملته، كما نلاحظ من بعض القضاة تأخر تطبيق نظام المرافعات وإجراءات التقاضي. ومن الملاحظات أيضاً عدم وجود مكاتب للمحامين وانعدام تفعيل دور العلاقات العامة لتساهم في توعية المراجعين وإيضاح الشروط الإجرائية للأعمال المطلوبة. ومن ملاحظاته ضرورة إصدار كتاب موثق عن تاريخ القضاء في جدة.

يوجد في المحكمة - رغم تعدد قضائتها - سوى مساحين إثنين وأربعة أعضاء هيئة نظر، وطلب دعم هذا القسم بأكبر عدد ممكن حتى يساهم في تحقيق سرعة إنجاز المعاملات وإنهائها.

## مكاتب للمحامين

كما ذكر المواطن سليمان عطيف ضرورة التسريع في إنهاء إنشاء المقر الجديد حيث يلاحظ على المقر الحالي ضيق مواقف سيارات

## القضايا الجنائية في المحكمة العامة بجدة خلال العام ١٤٢٤هـ

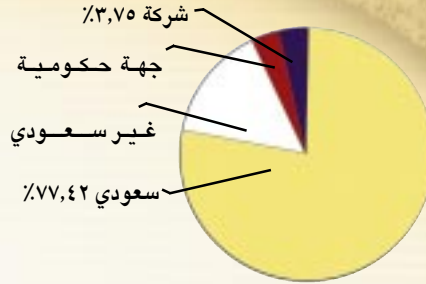
النسبة	العدد	وصف القضية	نوع القضية
٢٦.٨٣٣%	٢٦٧	تصديق اعتراف وإقرار	٣١٣
٢٦.٢٣%	٢٦١	حادث مروري حق عام	٣١١
١٢.١٦%	١٢١	حرابة	٣٠٩
٧.٦٤%	٦٧	حكم منقوض	٣٠٨
٧.٥٤%	٧٥	مخدرات	٣٠٢
٥.٤٣%	٥٤	فاحشة	٣٠٥
٤.٣٢%	٤٣	قصاص	٣٠١
٢.٣٢%	٣٣	سرقة حق عام	٣٠٣
٢.٨١%	٢٨	تصديق اعتراف وإقرار مشتركة	٣٠٦
١.١١%	١١	جنائية بما دون النفس	٣١٤
١.٠١%	١٠	أخرى	٣٩٩
٠.٨٠%	٨	غسل أموال	٣٠٤
٠.٧٠%	٧	سحر وشعوذة	٣٠٧
٠.١٠%	١	استخلاف في قضية جنائية	٣١٢
	٩٩٥	المجموع	

## القضايا الحقوقية في المحكمة العامة بجدة خلال العام ١٤٢٤هـ

نوع القضية	وصف القضية	العدد	النسبة
٢٠٢	دعوى في ثمن مبيع	١٩٤٦	٪١٨.٩٨
٢٠٩	أجرة عقار أو غيره	١٤٧٢	٪١٤.٣٥
٢١٣	إخلاء عقار لمستأجر حاضر	١١٢١	٪١٠.٩٣
٢٢٠	فسخ نكاح	٦٩١	٪٦.٧٤
٢٠١	دعوى في قرض «سلف»	٦٣١	٪٦.١٥
٢١٠	ملكية عقار أو غيره	٤٦٢	٪٤.٥١
٢٢٣	دعوى بنفقة	٤٤٩	٪٤.٣٨
٢٢٨	طلب انقياد الزوجة	٤٤٥	٪٤.٣٤
٢٢٢	حضانة أولاد	٣١٢	٪٣.٠٤
٢٣٢	إثبات إعسار بطلب رسمي	٢٤٣	٪٢.٣٧
٢٣٠	طلب الزوجة معاشرته زوجها لها بالمعروف	٢٣٥	٪٢.٢٩
٢١٩	دعوى بطلب إثبات طلاق	٢٣٣	٪٢.٢٧
٢٠٣	دعوى بسبب شراكة	٢١٨	٪٢.١٣
٢٣٤	سرقة حق خاص بطلب رسمي	٢٠٦	٪١.٠١
٢٣٦	حادث مروري حق خاص	١٩٧	٪١.٩٢
٢١٤	مقاومات معمارية	١٩٦	٪١.٩١
٢٠٨	استحقاق في تركة	١٩٣	٪١.٨٨
٢٢١	تحديد زيارة أولاد	١٧٣	٪١.٦٩
٢١٨	قسمة تركة قسمة إجبار	١٦٣	٪١.٥٩
٢٩٩	أخرى	١٢٧	٪١.٢٤
٢١٢	إخلاء عقار لمستأجر غائب	١٠١	٪٠.٩٨
٢٢٤	دعوى بصداد	٨٧	٪٠.٨٥
٢٣١	مطالبة بدية متوفى بحادث مروري أو غيره	٨٥	٪٠.٨٣
٢٠٥	طلب إلزام بصلح	٥٣	٪٠.٥٢
٢٣٣	استخلاف في قضية حقوقية بطلب رسمي	٤٤	٪٠.٤٣
٢٢٦	عضل ولي «ادعاء المرأة رفض وليها تزويجها»	٤٢	٪٠.٤١
٢٢٩	طلب الزوج معاشرته زوجته بالمعروف	٢٨	٪٠.٢٧
٢٢٥	دعوى لسكن زوجة وأولاد	٢٥	٪٠.٢٤
٢٣٥	حكم منقوض / غير مشتركة	١٧	٪٠.١٧
٢٠٤	دعوى بسبب حوالة	١٥	٪٠.١٥
٢١١	تداخل صكوك أو أملاك	١٤	٪٠.١٤
٢٠٦	استحقاق في وقف	٩	٪٠.٠٩
٢١٧	عزل ناظر قصر	٩	٪٠.٠٩
٢٠٧	استحقاق في وصية	٥	٪٠.٠٥
٢١٥	عزل ناظر وقف	٥	٪٠.٠٥
٢١٦	عزل ناظر وصية	٢	٪٠.٠٢
٢٢٧	تزويج بغير رضا «ادعاء المرأة قيام وليها بتزويجها»	١	٪٠.٠١
	المجموع	١٠٢٥٥	



إحصائية توضح  
القضايا التي قدمت  
إلى صحائف الدعوى  
خلال عام ١٤٢٤ هـ  
وتبين حال المدعي



## القضايا النهائية في المحكمة العامة بجدة خلال العام ١٤٢٤ هـ

النسبة	العدد	وصف القضية	العدد
36.65%	2373	إثبات وفاة وحصر ورثة	102
19.91%	1398	إثبات حياة	101
8.90%	625	طلب حجة استحكام أو معارضة على طلب حجة استحكام	104
7.48%	525	إثبات رشد	103
6.64%	466	ولاية على قاصر لم يبلغ سن الرشد	144
3.93%	267	إقامة قيم على قاصر عقليا	130
1.97%	138	إثبات حالة اجتماعية	146
1.68%	118	إثبات إعالية بطلب رسمي	132
1.57%	110	إذن بيع عقار لقاصر	116
1.52%	107	تعديل مساحة أو أطوال أو اسم	107
1.34%	94	تنازل عن دية متوفى	176
1.31%	92	إثبات مبان	123
1.27%	89	أخرى	199
1.21%	85	إثبات وقف	111
1.00%	49	إثبات إعالة متوفى لورثته قبل وفاته	131
0.68%	48	إثبات صلة قرابة	147
0.57%	40	إضافة مساحة أو أطوال أو غيره	106
0.38%	27	قسمة تركة متوفى على ورثته وفيهم قاصر أو نحوه	115
0.31%	22	وكالة انكس أو أخرس	122
0.30%	21	إثبات وصية	112
0.28%	20	إقامة ناظر على وقف أو وصية	113
0.24%	17	إثبات حسن سيرة وسلوك بطلب رسمي	135
0.20%	14	رد اعتبار بطلب رسمي	134
0.16%	11	إذن شراء عقار قاصر	127
0.14%	10	تسليم استحقاق قاصر بعد رشده	114
0.11%	8	إذن فرز عقار لقاصر	120
0.10%	7	إثبات طلاق في حالة الوفاة أو الغياب	141
0.06%	4	إذن فرز عقار لوقف	121
0.06%	4	استخلاف في قضية إنهائية بطلب رسمي	133
0.04%	3	إذن بيع عقار لوقف	117
0.04%	3	عقد زواج لغير السعوديين	137
0.04%	3	إذن نقل عقار لوقف	119
0.04%	3	إذن نقل عقار لقاصر	118
0.03%	2	استثمار وقف	109
0.03%	2	إثبات شراء	138
0.03%	2	إثبات بيع	139
0.03%	2	إذن شراء عقار وقف	124
0.01%	1	توحيد مساحة سكنين	108
0.01%	1	إذن ترميم عقار قاصر	129
0.01%	1	إذن رهن عقار وقف	125
	7021	المجموع	

## بيان أسماء قضاة المحكمة العامة بجدة من واقع الضبوط

القاضي	القاضي	القاضي
الشيخ عبدالمجيد خديد	الشيخ محمد أمين مرداد «ملازم قضائي»	١٣٤٤هـ
الشيخ أحمد المرحوم عوض	الشيخ صالح بن سعيد الزهراني	١٣٤٥هـ
الشيخ محمد علي الدباغ	الشيخ عبدالله بن إبراهيم العريني	١٣٤٦هـ
الشيخ أحمد سعيد الكماخي	الشيخ غيهب بن محمد الغيهب	١٣٤٦هـ
الشيخ حمدان الغمراوي	الشيخ محمد بن محمد الظافري	١٣٤٦هـ
الشيخ أسعد عبدالحفيظ	الشيخ منصور بن عبدالكريم البكر	١٣٤٨هـ
الشيخ عمر صديق جان	الشيخ عبدالمحسن بن عبدالله الخيال	١٣٥٠هـ
الشيخ محمد أحمد السيد حبيب الله	الشيخ راشد بن محمد الهزاع	١٣٥٠هـ
الشيخ سعيد كيال	الشيخ عبدالرحمن بن عبدالعزيز العجيري	١٣٥٠هـ
الشيخ عبدالله جدواوي	الشيخ عبدالرحمن بن محمد الحجيلان	١٣٥٠هـ
الشيخ عبدالله عباس حدادي	الشيخ صالح بن محمد الفهد	١٣٥١هـ
الشيخ سعيد سالم باكلكا	الشيخ تيسير بن محمد المهوس	١٣٥٢هـ
الشيخ محمد علي البيز	الشيخ إبراهيم بن صالح القني	١٣٥٢هـ
الشيخ محمد محمد المرزوقي	الشيخ عبدالعزيز بن علي سليمان الرومي	١٣٥٨هـ
الشيخ محمد علي الحركان	الشيخ أحمد بن علي العمري	١٣٧٢هـ
الشيخ إبراهيم عبدالله زاهد	الشيخ إبراهيم الجريوع	١٣٧٣هـ
الشيخ محمد إبراهيم البشر	الشيخ حماد بن حمدان السواط	١٣٧٥هـ
الشيخ عبدالعزيز بن إبراهيم العيسى	الشيخ صالح بن محمد الزايدي	١٣٧٦هـ
الشيخ الشيخ محمد بن إبراهيم العيسى	الشيخ محمد بن إبراهيم بن قعود	١٣٧٨هـ
الشيخ محمد عبدالرحيم	الشيخ محمد بن سليمان المسعود	١٣٨١هـ
الشيخ محمد حسن بنجر	الشيخ خالد الحسون	١٣٨٥هـ
الشيخ سليمان علي الدخيل	الشيخ محمد العامر	١٣٨٥هـ
الشيخ سليمان علي المدخلي	الشيخ سامي بن عبدالعزيز آل الشيخ	١٣٩٠هـ
الشيخ علي حسين العنزان	الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن العثيم	١٣٩١هـ
الشيخ محمد حمود الراجحي.	الشيخ عبدالله بن آل طالب	١٣٩١هـ
الشيخ راشد عيسى بن خنين	الشيخ عبدالله بن عبدالمجيد المطوع	١٣٩٢هـ
الشيخ عبدالله بن ناجي الحقباني	الشيخ حمد بن محمد الرزين	١٣٩٢هـ
الشيخ عبدالمعين بن محمد أبو زراع	الشيخ نصر بن عبدالرحمن اليميني	١٣٩٢هـ
الشيخ محمد عبدالله شداد	الشيخ عبدالرحمن الحسيني	١٣٩٣هـ
الشيخ إبراهيم ناصر الزغبيبي	الشيخ عبدالإله العروان	١٣٩٦هـ
الشيخ محمد علي بشير الضمدي	الشيخ هاني الجبير	١٣٩٧هـ
الشيخ سعيد بن عوض الأسمرى	الشيخ حمد الخضيري	١٣٩٧هـ
الشيخ مبارك بن محمد الدعيلاج	الشيخ خالد بن ظافر الشهري	١٣٩٨هـ
الشيخ عبدالرحمن بن محمد الشمراني	الشيخ فهد العماري	١٤٠١هـ
الشيخ سعود بن علي البوشي	الشيخ سليمان الصيفي	١٤٠١هـ
الشيخ عبدالعزيز بن محمد الزهراني		١٤٠٢هـ